S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2915
29 March 1990

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد الاشطل	(اليمن الديمقراطية)
الاعضاء: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
اثيوبيا	السيد هاغوس
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
الصين	السيد يو منغجيا
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد ألاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد إسّي
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ريتشاردسون
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ولكنسون

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750 , 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/21139)

الرئيس : عملا بالمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو ممثلي الأردن واسرائيل واندونيسيا وباكستان والبحرين وبنغلاديش وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والسنغال والعراق وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند واليمن ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس ؛ وأدعو ممثل فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) والسيد بين (اسرائيل) والسيد سوتريسنا (اندونيسيا) والسيد عمير (باكستان) والسيد الشكر (البحرين) والسيد تشودري (بنغلاديش) والسيد غزال (تونس) والسيد بن جمعة (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد العوض (الجمهورية العربية السورية) والسيدة ديالّو (السنغال) والسيد الانباري (العراق) والسيد نصر (قطر) والسيد موسى (مصر) والسيد رحالي (المغرب) والسيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) والسيد مينون (الهند) والسيد سلام (اليمن) والسيد بييتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الاسلامية والكويت ونيكاراغوا يرجون فيها دعوتهم

للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد نور (أفغانستان) والسيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد فيخيل (نيكاراغوا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلسنا خلال شهر آذار/مارس هذا الحافل بالأحداث . وأنتهز هذه الفرصة لأشكر السفير آلاركون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، على الطريقة المثالية التي خدم بها المجلس أثناء ترؤس كوبا مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الماضي .

في هذه المرحلة المتقدمة من مناقشتنا ، وبعد أن استفدنا بالاستماع الى الآراء التي قدمها العديد من المتحدثين بشأن هذه المسألة المعقدة الدائمة التغير ، سنكتفي بالإدلاء بملاحظات وجيزة . إن هذه المسألة ، في رأينا ، ترتبط بثلاثة مبادئ راسخة في القانون الدولي وفي السياسة الخارجية لكندا منذ وقت طويل .

وأول هذه المبادئ يتلخص في التالي . نؤيد دون لبس حق كل فرد في أن يهاجر أي بلد كان ، بما في ذلك بلده . وهذا الحق مكرس في المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ومنذ أكثر من ١٥ سنة دأبت الحكومة الكندية على حث الاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى على رفع القيود على الهجرة . وفي هذا الصدد رحبت كندا بارتياح بالغ بالمناخ السياسي الجديد والديمقراطية التي سادت الاتحاد السوفياتي وجرت وراءها تغييرات

وتعديلات جذرية أدخلت على قوانين الهجرة في ذلك البلد . وفي الواقع سمحت هذه التعديلات للمواطنين السوفيات ، ولا سيما اليهود ، بأن يهاجروا بحرية أكبر . كما أحاطت كندا علما مع الارتياح البالغ بالتدابير التي اتخذتها الحكومة السوفياتية حتى الآن لمكافحة معاداة السامية التي برزت في صفوف بعض المنظمات في ذلك البلد لسوء الحظ . ولكن ، واذا كانت وتيرة الهجرة ستتسع ، كما تبينه بعض المصادر الموثوقة ، فإننا نتوقع انتقال عدد أكبر من اليهود السوفيات الى اسرائيل والى بلدان أخرى خلال السنوات المقبلة .

إن كندا ، بوصفها طرفا متقاعدا في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، نادت على الدوام باحترام تلك الاتفاقية . وفي هذا السياق ، وفي إطار المناقشات السابقة في مجلس الأمن للمسائل ذات الصلة ، كررت كندا مرارا وتكرارا أنها ترى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وقد ناشدنا اسرائيل دائما أن تحترم احتراما كاملا جميع أحكام تلك الاتفاقية ، وحثثناها بشكل خاص على أن تطبقها على الأراضي المحتلة . والمادة ٤٥ من تلك الاتفاقية ، التي تنص صراحة على أنه لا يجوز للسلطة المحتلة أن تنقل جزءا من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها ، لها صلة وثيقة بالقضية التي نناقشها .

والمبدأ الآخر الذي تمسكت به كندا على الدوام هو أنه لما كنا لا نعترف بدوام السيطرة الاسرائيلية على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، فإننا نعترض على أي تدابير تتخذها اسرائيل من جانب واحد فيما يتعلق بتلك الأراضي ، وخاصة التدابير التي تمس مسبقا نتائج أي مفاوضات سلمية مقبلة . وغني عن البيان أن تلك التدابير الانفرادية تشمل إنشاء مستوطنات جديدة سواء أقام فيها مواطنون اسرائيليون سابقون أو مهاجرون قدموا حديثا .

ولأن كندا تتمسك بمبادئ القانون الدولي المذكورة أعلاه ، فقد اعترضت وستظل تعترض على أي تدابير تتخذها الحكومة الاسرائيلية لتغيير الطابع السكاني للأراضي المحتلة ، ولا سيما خلال الأشهر المقبلة التي ستشهد قدوم مهاجرين يهود عديدين من الاتحاد السوفياتي .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد اقتربنا من نهاية الشهر ، ولم تتح بعد لوفدي الفرصة لكي نهنئكم في جلسة علنية على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن عن الشهر الحالي . وأود أن أقوم بذلك الآن ، وأن أتوجه اليكم بأفضل تمنياتنا وتعهدنا بالتعاون معكم تعاونا كاملا في مهمتكم الرفيعة .

أود أيضا أن أتوجه بالشكر الى ممثل كوبا ، السفير ألاركون دي كيسادا ، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير الماضي .

على غرار من سبقونا الى الكلمة ، أذهلتنا حقيقة أنه في ضوء سياسة وممارسات الاستيطان التي تزاولها اسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، أثارت الهجرة الأخيرة لليهود السوفيات الى اسرائيل قلقا واسع النطاق حول مستقبل تلك الأراضي التي بدورها ترتبط بمستقبل أي جهد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

إن القضايا القانونية والسياسية المتعلقة بمسألة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، تبدو واضحة تماما . فتبعا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على تلك الأراضي ، لا يجوز للسلطة القائمة بالاحتلال أن ترحل أو أن تنقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها .

ومجلس الأمن ذاته سبق أن قرر أن جميع التدابير المتخذة لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكل المؤسسي للأراضي المحتلة أو مركزها ، بما في ذلك سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بانشاء مستوطنات فيها ، غير جائزة وليس لها أساس قانوني سليم .

وللأسف ، فإن مثل هذه المستوطنات قد أنشئت بالفعل ، ولم تُعط أية ضمانات بشأن المستقبل . ووجود المستوطنات ، تناقضا مع اتفاقية جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، كان من العوامل التي عقّدت الى حد بعيد عملية السلام في الشرق الأوسط ، وعرقلت بذلك التوصل الى سلم شامل عادل ودائم في المنطقة . وفي ظل الظروف السائدة حاليا في الأراضي المحتلة ، والمعروفة للجميع ، فإن مجرد احتمال توطين عدد من

الوافدين الجدد هناك ، يشير انزعاجا شديدا ويجعل التقدم في مسيرة السلام أكثر صعوبة . لهذه الأسباب ، تحث فنلندا السلطات الاسرائيلية على عدم السماح للمهاجرين بالاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

إلا أنني في الوقت ذاته أود أن أؤكد أن حرية الحركة وحق مغادرة أي بلد ، من حقوق الانسان الأساسية التي ينبغي للجميع احترامها . لذلك فإننا نقدر الفرصة التي أتيحت لليهود السوفيات لمغادرة بلادهم وفقا لرغباتهم .

وقد أصبح من الحيوي ، في ظل الوضع الراهن ، أن يكون في مقدور مجلس الأمن اتخاذ قرار ، على غرار القرارات السابقة ، يدعو اسرائيل الى حل المستوطنات والتوقف عن انتهاج سياسة السماح للمستوطنين الجدد بالدخول الى الأراضي المحتلة سواء من الخارج أو من داخل حدودها . وإزاء خلفية التطورات الأخيرة شهدت مناقشاتنا مزيدا من التأكيد على أهمية التحرك صوب تسوية شاملة في الشرق الأوسط . والواقع أنه في ظل الظروف الراهنة بات من الملح والعاجل أن نمضي في عملية السلام من أجل التوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة .

الرئيس : أشكر ممثل فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم على تولي اليمن الديمقراطية رئاسة مجلس الأمن عن شهر آذار/مارس . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر سعادة السيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا ممثل كوبا الدائم الذي ترأس أعمالنا خلال شهر شباط/فبراير .

ترى حكومة فرنسا أن المسألة المطروحة الآن على المجلس تثير القلق بشكل خاص . إن فرنسا تشجب باستمرار سياسة المستوطنات التي تمارسها اسرائيل في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية . والواقع أننا نعتبر تلك المستوطنات غير شرعية بحكم القانون الدولي ، فهي تؤدي الى تغيير الهيكل الديمغرافي للأراضي المحتلة ، وتنتهك بالتالي أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي نرى أنها تنطبق انطباقا تاما على تلك الأراضي . مرة أخرى ندعو اسرائيل الى احترام التزاماتها المترتبة على تلك

الاتفاقية ، وهو ما دعاها اليه المجتمع الدولي وهذا المجلس بالذات في مناسبات عديدة .

بهذه الروح ، وانطلاقا من نفس الالتزامات الواقعة على عاتق اسرائيل ، نوضح موقفنا من المسألة المطروحة علينا اليوم ، أي التهديد الذي يشكله توطين اليهود الوافدين من الاتحاد السوفياتي والمهاجرين الى اسرائيل أو المقيمين فيها ، في الأراضي المحتلة . ان المقترحات التي قدمها مسؤولون اسرائيليون في هذا الشأن منذ بضعة أسابيع ، بما في ذلك الدعوة الجديدة الى زيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، تبرر القلق المعرب عنه حول هذا الموضوع . فمثل هذه البيانات ليس من شأنها تهيئة مناخ الثقة اللازم لاحراز أي تقدم نحو تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي .

وأود هنا أن أؤكد من جديد أن فرنسا ترحب بسياسة الهجرة الجديدة التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي وبخاصة حرية اليهود السوفيات في الهجرة الى اسرائيل أو الى أي مكان آخر اذا رغبوا في ذلك . ان حق كل فرد في مغادرة أي بلد - بما في ذلك بلده - والعودة اليه ، مكرس في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ولكننا نرى أن ممارسة اليهود السوفيات لهذا الحق يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، فليس من العدل أو المقبول أن يمارس اليهود السوفيات حريتهم الجديدة لانتهاك حقوق شعب آخر .

ومن هنا يتعين على السلطات الاسرائيلية ألا تعرض فرص السلم للخطر بالسماح لمهاجرين أو مقيمين اسرائيليين بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أو تشجيعهم على ذلك . وعلى هذه السلطات أن تنهي دون إبطاء سياسة الاستيطان التي تنتهجها في تلك الأراضي .

إن المشكلة المطروحة على المجلس الآن تلقي الضوء مرة أخرى على الحاجة العاجلة الى التوصل ، بالوسائل السلمية ، الى تسوية شاملة عادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي والجهود المبذولة لبدء حوار اسرائيلي - فلسطيني تستدعي

تأييدنا باعتبار أنها خطوة أولى نحو هذه التسوية . والاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين بما لكل منهم من حقوق وتطلعات هو أساس أي سلم حقيقي دائم . أما التسوية التي نصبوا اليها فلابد أن تضمن حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وكذلك حق الشعب الفلسطيني - المماثل في الأهمية - في إقامة وطن يستطيع فيه - بممارسة حقه في تقرير المصير - أن ينشئ الهياكل التي يختارها .

وأنسب إطار لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف هو مؤتمر سلام دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة ، يتناول جميع جوانب الصراع وتشارك فيه كل الأطراف المعنية .

أما فرنسا ، فما زالت عازمة على ألا تألو جهدا للتشجيع على تحقيق تقدم في هذا الاتجاه .

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أولا أن أهنئكم بحرارة على توليكم الرئاسة لهذا الشهر وعلى المهارة التي تديرون بها أعمال المجلس . وأوجه الشكر أيضا الى السفير ألاركون دي كيسادا ممثل كوبا ، على معالجته الجيدة لشؤون المجلس أثناء شهر شباط/فبراير .

لقد أوضحت حكومة بلدي منذ أمد طويل إدانتها لممارسة توطين المواطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية . إن هذه المستوطنات غير قانونية في ظل القانون الدولي . وهي بصفة خاصة تمثل انتهاكا صارخا للمادة التاسعة والأربعين من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب والتي تعلن بجلاء أن سلطة الاحتلال لا يجوز لها أن تنقل جماعات من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها . والمملكة المتحدة لا يساورها شك في أن هذه الاتفاقية تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية .

إن عملية الاقامة غير الشرعية للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ما برحت مستمرة منذ ما يقرب من ربع قرن . وهناك الآن أكثر من ٦٥ ألفا من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية ، وحوالي ٣ آلاف في قطاع غزة وحوالي ٨٠ ألفا في القدس الشرقية . وهناك تسعة آلاف آخرين قد تم توطينهم في مرتفعات الجولان . ولقد تجاهلت اسرائيل باستمرار قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالب بوضع حد لبرنامج المستوطنات .

هذه المشكلة قد تفاقمت الآن بعد وصول اليهود السوفيات الى الأراضي المحتلة . ولا ينبغي أن يكون هناك أي سوء فهم لوجهات نظر حكومة بلدي . فحكومة بلدي ترحب بحرارة بتخفيف ضوابط الهجرة السوفياتية ، بما في ذلك حرية اليهود السوفيات في أن يهاجروا الى اسرائيل وغيرها . إن حق كل فرد في أن يترك أي بلد بما فيها بلده وارد في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية . ومع ذلك فإنه من الظلم ومن المفارقات أن تكون حرية اليهود السوفيات على حساب حقوق شعب الأراضي المحتلة ومنازله وأراضيه .

إن توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الأراضي المحتلة ليس غير قانوني فحسب بل إنه أيضا خاطئ سياسيا لأنه يهدد عملية السلام في الشرق الأوسط .

وحكومة بلدي تدين التهديدات الارهابية التي تحدثت عنها الصحف ضد شركات الطيران التي تنقل المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل . ولكن احتمال استيطان هؤلاء المهاجرين في الأراضي المحتلة هو مصدر قلق مفهوم للعالم العربي ، وبخاصة الفلسطينيون والأردنيون ، ونحن نشاطرهم هذا القلق . ولا ينبغي أن ننسى أن الأشهر الثمانية عشر الماضية قد شهدت بعض التطورات الايجابية في الشرق الأوسط . فقرارات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٨ بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب ، قد أعطت قوة دفع للسعي من أجل إحلال السلام في المنطقة .

ولقد رحبنا بإقامة حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . والاقتراحات الخاصة باجراء انتخابات في الأراضي المحتلة وبعقد حوار اسرائيلي فلسطيني توفر أساسا واقعيا للمهمة العاجلة الخاصة بدفع عملية السلام قدما . ونأمل أن المفاوضات في إطار الحكومة الائتلافية في اسرائيل ستؤدي قريبا الى تشكيل حكومة اسرائيلية قادرة على الإسهام في هذه العملية ومستعدة لذلك بالدخول في حوار مع وفد فلسطيني يتمتع بالمصداقية ويمثل الفلسطينيين تمثيلا حقيقيا . وهذه الخطوة ستحظى بتأييدنا التام . وسيكون خطأ فادحا من جانب اسرائيل لو أعاق احتمالات مثل هذا الحوار توطين مزيد من اليهود في تلك الأراضي ، بما فيها القدس الشرقية ، التي سيتقرر مركزها عن طريق المفاوضات .

في الشهرين الماضيين ، أصدرت الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المجوعة الأوروبية مرتين بيانات تطالب حكومة اسرائيل بألا تعرض للخطر احتمالات تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، سواء بالسماح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في الأراضي المحتلة أو بتشجيعهم على ذلك . وأكرر هذه الدعوة اليوم .

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الجزائر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بن جمعة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أوجه اليكم تحية حارة من وفد الجزائر الشقيق وأود أن أعبر عن ارتياحي العميق إذ أراكم ، وأنتم ممثل اليمن الديمقراطية ، تترأسون أعمال مجلس الامن الذي يبحث قضية بالغة الاهمية بالنسبة للأمة العربية . إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وصفاتكم البارزة هي ضمان لنجاح عمل هذا المجلس في ظل قيادتكم المستنيرة .

أود أيضا أن أحيّي السفير ألاركون دي كيسادا ممثل كوبا ، للطريقة المثيرة للإعجاب التي ترأس بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

منذ أقل من خمسة أشهر ، طلب الى مجلس الأمن أن يعالج للمرة الثامنة خلال سنتين ، ممارسة من أسوأ الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وغني عن البيان أننا نقصد بذلك ما حدث في بيت ساحور ، البلدة الفلسطينية التي يقطنها ١٢ ألف نسمة ، والتي قامت القوات المسلحة التابعة لسلطة الاحتلال بمحاصرتها وتجويعها ونهبها . إن وحشية القمع وعدم تناسب أبعاد الوسائل التي اتبعت لإخضاع أهالي تلك البلدة أثارت في ذلك الوقت الإدانة المشروعة للمجتمع الدولي بأسره . إن محنة سكان بيت ساحور توضح توضيحا قاطعا محنة الشعب الفلسطيني بأسره في ظل قمع عنيف منذ أكثر من أربعة عقود . هذا الشعب قد تعرض لكل شيء . لقد تعرض للمضايقات اليومية ولعمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز ونسف المنازل ، بل لم ينج أيضا من الإبعاد عن وطنه والنفي .

والواقع أن منطق الاحتلال الاسرائيلي كان على الدوام هو أن يجبر الشعب الفلسطيني على الهجرة حتى يخلي مناطق معينة في الأراضي المحتلة من سكانها الشرعيين وأن يخلق بدلا منها مستوطنات جديدة . وتجري الآن محاولة منظمة لتوجيه المهاجرين اليهود ، القادمين من الاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص ، الى هذه المستوطنات ، ويجري تشجيعهم على الاستيطان في هذه الأراضي المغتصبة من خلال أعمال الدعاية والدعم الحكومي الكبير .

إن هذا الجانب الثاني بالتحديد من ممارسات اسرائيل هو الذي يجري بحثه هنا . فأمامنا هنا نقل جماعي منظم للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وتوطين لهم في الاراضي العربية المحتلة مع سبق التعمد والتشجيع . إن هذه الظاهرة ، بكل ما تنطوي عليه من آثار مأساوية بيِّنة بالنسبة لمصير الشعب الفلسطيني ، تقتضي منا أن نعالج عناصرها المختلفة في ضوء المعايير السياسية والأخلاقية والقانونية التي ينبغي أن توحدنا جميعا هنا .

هل هناك بي حاجة الى أن أؤكد في مستهل حديثي بأن حق الفرد في الهجرة من الناحية المطلقة ليس موضع شك هنا اليوم ؟ فهذا الحق الوارد في المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يشكل انجازا بالغ الأهمية للإنسانية ، وما كان هناك من شيء سوى الثناء لرفع الحظر الأخير الذي قامت به سلطات بعض البلدان ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، للتدابير التقييدية المفروضة على هجرة رعاياها الى البلدان الاخرى .

ولكن ما ننظر فيه الآن هو التدفق المستمر والمنظم لليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل والنية المعلنة للسلطات الاسرائيلية على تشجيع توطين عدد كبير منهم في الاراضي العربية المحتلة . هل هناك بي حاجة الى الحديث عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء تلك الظاهرة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على المصالح الحيوية للشعب العربي الفلسطيني والتي تزيد من تعقيد الحالة في تلك المنطقة المضطربة ؟

وكما عرفنا دائما ، وكما أكد السفير بيلونوغوف ، ممثل الاتحاد السوفياتي مرة أخرى في بيانه الذي استهل المناقشة ، فإن أقلية صغيرة جدا من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي تريد حقا أن تستوطن في اسرائيل . ولكنهم يجبرون على القيام بذلك اليوم لا لسبب إلا لأن وجهتهم التقليدية القائمة على الاختيار لم تعد متاحة لهم بسبب القويد التي فرضتها منذ الصيف الماضي الولايات المتحدة في منح تأشيرات الاقامة . وهم مقيدون أيضا بطبيعة وثائق السفر التي لا يمكنها استعمالها إلا مرة واحدة والتي تعطى لهم عند مغادرة الأراضي السوفياتية وتجعل من الصعب عليهم أن يتأكدوا من وجود بلد آخر يستقبلهم أو أن يتمكنوا من العودة الى بلدهم الأصلي .

ومهما كانت المبررات التي تقدمها الدول المعنية فإن هذه القيود معا تسهم مباشرة في التوجيه القسري للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل . ومتى وصلوا الى هناك بغير موارد وبغير أوراق ، حيث يصبحون غرباء في أرض غريبة ، فإنهم يصبحون حقا رهائن وفريسة للمنظمات الصهيونية الكثيرة التي تحاول نقلهم الى الأراضي العربية المحتلة .

هذه باختصار هي عناصر هذه المأساة الجديدة التي تهدد الشعب العربي في فلسطين . ويتفق على أنه اذا نظرنا الى هذه العناصر في مجموعها نجد أنها ترتبط ارتباطا بعيدا جدا بحق كل انسان في أن يعيش في البلد الذي يختاره ، وهو حق معترف به عالميا . وحتى لو وجدت علاقة مباشرة هل يمكن أن نتصور منح حقوق لأحد مما يضر بالحقوق الأساسية لآخر ؟

أليس من الظلم الكبير أن يمنح المواطنون اليهود السوفيات من موسكو أو فاركوف أوديسا الذين لا علاقة لهم بأرض فلسطين الحق في أن يستوطنوا هناك بينما أجبر أكثر من مليون فلسطيني على العيش في المنفى إذ تحرمهم دولة احتلال متعجرفة من حقهم المقدس في العودة الى أرض أجدادهم ؟

إذا وجد حق لا يدحض في إعادة التوطين فهذا الحق هو حق عشرات الالاف من الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون في المخيمات ويعتبرون لاجئين في بلادهم ،

والذين لا يزالون يقاسون من قمع عنيف يوميا هدفه في النهاية ألا يتاح لهم من خيار سوى تحمل الخضوع المهين أو المنفى المؤلم .

إذا وجدت حقوق ينبغي الدفاع عنها على أساس الأولوية فإن هذه الحقوق هي حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين تنتهك حرياتهم الأساسية بانتظام وتوضح انتفاضتهم البطولية التي دخلت سنتها الثالثة تصميمهم القوي على مقاومة طموحات اسرائيل التوسعية وتؤكد المطالبة بحقهم الثابت في أن يقيموا دولتهم على أرضهم بعد أن تتحرر نهائيا .

لا يمكننا أن نفصل بين قضية الهجرة الجماعية لليهود السوفيات وسياسة الاستيطان الاسرائيلية الرسمية وتعزيز المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . والى جانب إنشاء هيكل بوليسي وقانوني ومالي وإداري قاس يرمي الى تقطيع أوصال الأراضي التي تعود الى الفلسطينيين وانتزاعها في النهاية ، تقدم الحكومة الاسرائيلية كل تشجيع ممكن لتوطين ليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي وهذه حقائق معروفة وموثقة . فمنذ عام ١٩٦٧ تم إنشاء أكثر من ٢٠٠ مستوطنة في الأراضي المحتلة ويوجد هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ مستوطن يهودي .

والجزء العربي من القدس ، وهو يمثل مع أحيائه الخارجية حوالي ثلث الضفة الغربية المحتلة ، هو اليوم مسرح أكبر برنامج لنزع الأراضي في اسرائيل . وفي الآونة الأخيرة عندما طلب الى مجلس الأمن أن يبحث الأخطار الناجمة عن استيطان المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة ، كانت الحكومة الاسرائيلية لديها الوقاحة الكافية لأن تعلن أن العمل قد بدأ في إنشاء ٠٠٠ ٤ وحدة سكنية جديدة في القدس المحتلة من أجل الوافدين الجدد . وهذه الممارسات في واقع الأمر جزء من سياسة ثابتة يتبعها النظام الصهيوني ، منتهكا انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب . وقد أكد المجتمع الدولي مرارا على انطباقها على الأراضي المحتلة .

وتتعارض هذه الممارسات أيضا مع قرارات مجلس الأمن وبصفة خاصة القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الذي اتخذ بالاجماع في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، والذي بموجبه اعتبر مجلس الأمن أن كل الاجراءات التي تتخذها اسرائيل والتي تغير من الطابع المادي والتكوين الديمغرافي والبنية المؤسسية للأراضي المحتلة غير قانونية .

وأخيرا ، تكشف هذه الممارسات ، إن كنا في حاجة الى ذلك ، عن الطموحات التوسعية لاسرائيل التي لا تتردد في انتهاك قواعد القانون الدولي التي حددها المجتمع الدولي بإعلان ضم الجزء العربي من القدس ومرتفعات الجولان السورية وهي تستعد للقيام بنفس الاجراء بالنسبة الى أجزاء من جنوب لبنان .

هذه الضربة الجديدة المؤلمة ضد الشعب الفلسطيني تعتبر أمرا غريبا جدا في ظل المناخ الجديد في العلاقات الدولية الذي يتسم بتخفيف حدة التوترات والتخفيض التدريجي لحدة الصراعات . إن الصراع في الشرق الأوسط هو وحده الذي لم يمسه هذا التطور ولا يزال يشكل مصدرا مباشرة لتوتر يهدد السلم والأمن الدوليين .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، قد تحركت بالفعل في اتجاه السلام ، وتعتبر القرارات الجريئة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ شاهدا على إخلاص منظمة التحرير الفلسطينية في رغبتها في السعي لصياغة حل عادل للصراع في الشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى ، إن التقلبات الأخيرة في سياسة اسرائيل الداخلية توضح تماما مصدر التشدد والرفض العنيد من جانب قادة الصهيونية للدخول في عملية مفاوضات .

وتقوي هذه التكتيكات التعويقية اقتناعنا بأن أي تحرك نحو السلام في هذه المنطقة التي عانت طويلا لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه الى جانب الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، كل أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة . وتشاطر ذلك الاقتناع كل أعضاء المجتمع الدولي

تقريبا الذين طلبوا الى مجلس الامن ، ولاسيما دوله دائمة العضوية ، المشاركة في العملية التحضيرية لعقد هذا المؤتمر .

ويعتقد وفدي أن المجلس يمكنه أن يحقق الاجماع في تقييمه للخطر الكبير الذي تمثله المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة وبإمكانه أن يؤكد من جديد الطابع غير القانوني الذي سبق أن أكده في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) . ومرة أخرى ينبغي للمجلس أن يكرر ذكر انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي العربية المحتلة وأن يطالب سلطة الاحتلال بأن تحجم عن أية سياسة تغير التكوين السكاني أو الهيكل المؤسسي لهذه الأراضي . ويجب أن نناشد الدول جميعا أن تحجم عن أي تقدم الى السلطات الاسرائيلية أي دعم مادي أو مالي يمكن أن يستعمل على نحو مباشر أو غير مباشر في مساعدة أو تعزيز إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة وينبغي أيضا أن يقرر اتخاذ اجراءات فعالة لضمان حماية دولية مناسبة للشعب الفلسطيني .

إن اعتماد هذه التدابير المتحفظة بالاجماع أقل ما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله ، ونُذكر الأعضاء هنا أن الأمم المتحدة تتحمل جزءا من المسؤولية عن محنة الشعب الفلسطيني . وعدم اعتماد هذه التدابير من شأنه أن يعني تشجيع سياسة الضم ويشكل حافزا للتعنت .

ويحدونا الأمل في أن يبدي مجلس الأمن التصميم اللازم في ممارسته لمسؤولياته ويحقق العدالة أخيرا للشعب العربي الفلسطيني .

الرئيس : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل العراق . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الأنباري (العراق) : أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى الكفاءة العالية التي أدرتم بها جلسات المجلس ومشاوراتكم مع الأطراف المعنية في الأمور التي ناقشها المجلس خلال هذا الشهر . كما أهنئ سلفكم سعادة السيد ريكاردو ألاركون سفير كوبا على حسن ادارته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

إن مجلس الأمن قد عايش القضية الفلسطينية وما تفرع عنها منذ أكثر من أربعين عاما ، وأصدر العديد من القرارات بشأنها وربما لم يسبق له أن انعقد لمناقشة موضوع شبيه بما هو مطروح أمامه في هذا الاجتماع . موضوع الهجرة اليهودية الجماعية المنظمة الى الأراضي العربية المحتلة والقدس هو في الواقع وجه واحد لعملية ذات وجهين الآخر منها هو إزاحة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والحيلولة دون عودة المهجرين منهم مما يؤدي عمليا الى إحلال شعب محل شعب آخر .

إن سياسة إحلال شعب محل آخر تشكل تطورا خطيرا وسابقة استعمارية في القرن العشرين الذي شهد عملية تصفية الاستعمار وتشريع حق تقرير المصير للشعوب .

والواقع أنه حتى في القرون التي كان الاستعمار يعتبر فيها عملا مشروعا فإن الدول المستعمِرة وموجات المهاجرين الى الأراضي المستعمَرة كانت تتم في أراض غير مأهولة بالسكان أو بحجة أن سكانها ليسوا متحضرين .

لقد قيل في تبرير مثل هذه الهجرة الجماعية الاستعمارية أنها تطبيق لشرعة حقوق الانسان التي تعطي لكل إنسان الحق في الهجرة من البلد الذي يقيم فيه ، غير أنه لا يوجد في شرعة حقوق الانسان ما يعطي لأي جماعات بشرية الحق في هجرة أوطانها بصورة جماعية والنزوح الى أرض محتلة تعود لشعب آخر هو الشعب الفلسطيني وتحول دون عودة من أبعدوا من الفلسطينيين اليها خلافا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

كما أن حق الهجرة لا يعني الحق في الاستيلاء على أراضي الغير والاستيطان فيها واستغلال مواردها بالقوة وغيرها من الأساليب غير المشروعة التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والجهات والعصابات الاسرائيلية المتطرفة ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة . بكلمة أخرى ، ان الحق في الهجرة يتحول الى جريمة اذا ما تمت ممارسة هذا الحق وبتخطيط مسبق علني أو سري لازاحة الشعب الفلسطيني من الاراضي المحتلة وإجباره على مغادرتها وإلا تعريض نفسه وعائلته الى القتل والسجن ومختلف أنواع الأعمال التعسفية واللاإنسانية .

ان العالم يمر الآن في مرحلة تاريخية جديدة تبرز ملامحها في التوافق والتقارب بين الدولتين العظميين والتركيز على حل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية واحترام المواثيق الدولية وسيادة القانون في العلاقات الدولية وحماية حقوق الانسان في الانظمة الوطنية . وقد كان من ثمرات هذه التطورات أن سادت روح الوفاق داخل مجلس الأمن بما يزيد من قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة تساعد على حل المشاكل الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي . كما أن من شأن هذه التطورات أن تمكن المجلس من اتخاذ الاجراءات ووضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ قراراته وتحقيق الأهداف التي أراد المجلس تحقيقها . وإننا إذ نبارك هذه التطورات ونستبشر بها فإنه ينبغي لنا أن نستذكر ما كان عليه الوضع في الماضي القريب حينما كانت الحرب الباردة وسياسة المواجهة تخيمان على العلاقات الدولية وتصيبان أعمال المجلس بالاحباط أو تؤديان بها الى الطريق المسدود .

لقد اتبعت اسرائيل في العقود الماضية طوال فترة الحرب الباردة سياسة منهجية ترتكز على تغيير الوقائع على الأرض وجعل مجلس الأمن وغيره من المنظمات الدولية أمام الأمر الواقع مستغلة ظروف الحرب الباردة ومطمئنة الى تعذر أن تواجه بقرارات واجراءات حاسمة لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وضمان احترام المشروعية الدولية . وهكذا مارست اسرائيل سياسة التوسع الاقليمي أفقيا عن طريق الضم والاستيلاء بالقوة على الأراضي الفلسطينية والعمل على السيطرة على مصادر المياه في المنطقة وحرمان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من ممارسة حياتهم وأعمالهم بطريقة لا تنسجم مع شرعة حقوق الانسان وتخالف التزامات السلطات المحتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والمواثيق الدولية الأخرى ذات العلاقة . أما وقد بدأت مرحلة جديدة من الانفراج الدولي وتعززت قدرات المجلس في التوصل الى حد أدنى من التفاهم المشترك واتجاه منظمة التحرير الفلسطينية نحو الحل السلمي والتعاون مع الجهود الدولية للتوصل الى ذلك ، نرى اسرائيل تلجأ الى التوسع السكاني بصورة مكثفة وكجزء من حملة عالمية على حساب مواطني الأراضي المحتلة والقدس مستغلة شعار حقوق الانسان للضغط على الدول الأخرى لتشجيع هجرة اليهود الى اسرائيل دون غيرها في حين تقوم هي بالاساءة الى حقوق الانسان في الأراضي المحتلة وتكريس مخالفاتها لاتفاقية جنيف وقرارات مجلس الأمن خصوصا قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي نص صراحة على عدم شرعية ما يسمى بالمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس قاصدة بذلك إجهاض الجهود الدولية لايجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني من جهة والعمل على خلق ما يسمى باسرائيل الكبرى على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وبقية الدول العربية بما يعرض الأمن القومي العربي للخطر وبما قد ينتهي الى كارثة اقليمية ودولية .

ان قيام أية جهة باتباع سياسة معاكسة لروح ومفاهيم سياسة الانفراج الدولي وحل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية واحترام حقوق الانسان والالتزامات التي تفرضها المواثيق الدولية يجعل من تلك الجهة عنصرا خارجا عن القانون ينبغي عدم السماح له في المضي بسياسته وإلا فقد نجد أنفسنا مرة أخرى في مرحلة جديدة من الحروب الباردة والمنازعات الاقليمية والعرقية والدينية بما يؤثر على الأمن والسلام في الشرق الأوسط وربما العالم .

أود أن أشير الى بعض ما ورد في تقرير اللجنة التي شكلها مجلس الأمن بقراره ٤٤٦ (١٩٧٩) الخاص بالمستوطنات ، أو بالأحرى المستعمرات ، اليهودية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس حيث أكدت اللجنة في تقريرها الثالث أن الحكومة الاسرائيلية تمارس سياسة تستهدف على نطاق واسع بناء مستوطنات في الأراضي المحتلة . كما ربطت اللجنة في تقريرها بين اقامة المستوطنات وتهجير الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، حيث أكدت أن هناك ترابطا بين بناء المستوطنات أو المستعمرات أو تهجير السكان العرب .

إن مجلس الأمن قد أصدر قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الذي سبقت الاشارة اليه ، استنادا الى تقرير اللجنة هذا وأكد فيه عدم شرعية ما يسمى بالمستوطنات الاسرائيلية ، وأعلن تأكيده لقراره بأن السياسة الاسرائيلية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة تخالف اتفاقية جنيف الرابعة ، كما تعرقل امكانيات تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط .

ان السلطات الاسرائيلية ضربت بعرض الحائط هذا القرار الصادر بالاجماع عن أعلى هيئة دولية . لذا فإن أقل ما يجب على مجلس الأمن القيام به في هذه المرحلة هو اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) باعتباره قرارا ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

إن الالتزام بقرارات مجلس الأمن بصورة مبدئية لا ينبغي أن يخضع للمتغيرات الداخلية والسياسات الانتخابية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لأنها تشكل

التزامات دولية ينبغي احترامها من قبل هذه الدول قبل غيرها من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

ان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الذي أشرت اليه يمثل الحد الأدنى لما ينبغي على المجلس أن يقوم به ليس فقط لاحترام حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واحترام حقوق الانسان للمواطن الفلسطيني ، وانما احتراما لقرارات مجلس الأمن ذاته . ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز مبادئ التوافق الدولي التي ظهرت الى حيز الوجود . لهذا فإن حكومتي ترى أن على مجلس الأمن ، وعلى أعضاء المجتمع الدولي ، اتخاذ اجراءات أبعد مما ورد في قرار المجلس المشار اليه أعلاه ، لأننا نواجه الآن بوادر الشروع بجريمة دولية من نوع جديد لا ينبغي السماح لمرتكبيها بتنفيذها .

اننا نرى أن على المجلس أن يتخذ قرارا اجماعيا يتضمن : أولا ، اتخاذ التدابير اللازمة لوضع القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) موضع التنفيذ الكامل وضمان احترام السلطات الاسرائيلية لفقراته ؛ ثانيا ، ان الغزو الاستيطاني اليهودي الجديد يشكل ضربة قاصمة للمساعي السلمية الجارية على المستويين الاقليمي والدولي ويعرقل حق الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم التي أجبروا على مغادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية أو المنظمات الاسرائيلية الارهابية والدينية المتطرفة خلافا لاتفاقية جنيف الرابعة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ ثالثا ، الطلب من الدول الأعضاء ، خصوصا تلك التي تقدم المساعدات الحكومية الى اسرائيل ، أو تتسامح إزاء المساعدات التي تقدمها المنظمات اليهودية فيها ، التأكد أنها لن تستعمل لتوطين المهاجرين في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة وجعلها مشروطة بالتزام اسرائيلي بذلك ؛ رابعا ، الطلب من الدول الأعضاء التي يهاجر منها اليهود الى اسرائيل وقف هذه الهجرة الى حين قيام اسرائيل باعطاء الضمانات اللازمة بعدم السماح لهم بالاستيطان في الأراضي المحتلة ؛ خامسا ، تشكيل جهاز دولي مهمته متابعة تنفيذ هذه الاجراءات وتقديم تقارير دولية للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا .

الرئيس : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الكويت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، إنه لسرور عظيم لوفد بلادي أن يرى على سدة رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر أخا عربيا من جمهورية اليمن الديمقراطية ، ذلك البلد الشقيق العزيز . لقد عرفناك ، أيها السيد الرئيس ، وعرفتك أروقة الامم المتحدة دبلوماسيا محنكا ذا باع وخبرة طويلة ، ولك تجارب مميزة في العمل الدبلوماسي أثبتت فائدتها في قيادتك الحكيمة لأعمال مجلس الامن وحققت له ما يريده من نجاح .

كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر والتقدير لسلفك السفير ريكاردو الاركون دي كاسادا ، المندوب الدائم لكوبا على حسن ادائه ونجاحه في ادارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان مجلس الامن ، وهو يناقش موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل واستيطانهم في الاراضي العربية المحتلة ، انما يعيد الى ذاكرتنا تجارب سابقة ليهود جاءوا من مختلف بقاع العالم الى فلسطين ، ليطردوا أهلها ، ويصادروا أرضها ، وينكلوا بشعبها ، ويقيموا فوق ترابها دولة لهم ، أساسها الاغتصاب ، وذراعها البطش ، وسياستها التوسع والهيمنة . ولقد رأينا ، ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، كيف أن أولئك المهاجرين ، الذين استوطنوا أرض فلسطين ، تحولوا الى قوة عسكرية توسعية على حساب أصحاب الحق والارض الشرعيين ، وطردوهم من ديارهم ، وفرضوا على من بقي منهم أقسى أنواع المعاملة والاستغلال والبطش . ولم يقفوا عند ذلك الحد ، بل هددوا أمن الدول العربية المجاورة ، واحتلوا أجزاء من أرضهم بالقوة الغاشمة ، وهددوا بذلك الامن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم .

ويبدو الآن ، وعلى الرغم من كل مساعي السلام والبوادر الايجابية الفلسطينية والعربية من أجل ايجاد حل عادل ودائم لقضية الشعب الفلسطيني ، يبدو أن القضية بدأت تتكرر من جديد . فما أشبه الليلة بالبارحة .

اننا في الكويت نعتبر أن هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة تعد أحد أكثر التطورات خطورة على القضية الفلسطينية . لكونها تمثل دعما بشريا للكيان الصهيوني الذي يستخدم كل وسائل الطرد والتهجير بغية تفريغ الارض العربية من سكانها الأصليين لاحلال المهاجرين الغرباء مكانهم .

تسعى اسرائيل وحلفاؤها الى تفسير ما يتم الآن من هجرة اليهود السوفيات الى أرض فلسطين بأنه هجرة طبيعية دافعها الحرص على حقوق الإنسان وحريته في اختيار مكان إقامته ، لكن الشعب الفلسطيني ، وهو الذي كان ولايزال يدافع عن حقوقه الطبيعية وعلى رأسها حقه في الحياة ، والعيش بكرامة أسوة ببقية شعوب الأرض لا يمكنه أن ينكر الحرية لأي شعب آخر ، فهو يقدس حق الإنسان له ولغيره من الشعوب ، لكنه لا يرضى ، ولا يرضى العالم العربي بأسره معه أن تأتي حقوق الآخرين لتبتلع حقه الطبيعي والثابت في العيش على أرضه . إن ذلك الأمر مناهض للعدالة وللمبادئ الدولية وعلى رأسها مبادئ حقوق الإنسان .

إن هجرة اليهود السوفيات الى أرض فلسطين المحتلة إنما تمثل في اعتقادنا مؤامرة خطيرة اتضحت بجلاء أبعادها ومآربها بعد أن بدأ تحت مسامع وأبصار العالم تنفيذها ودون أي اعتبار لقوانين دولية أو لحقوق فلسطينية وعربية أو التهديد الكامن للأمن القومي العربي واستقرار منطقة الشرق الأوسط . لقد استشعر حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ورئيس القمة الخامسة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي خطورة هذا التطور وحذر من استمراره ، كما أشار في خطابه بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي الى الدور الذي لعبته قوانين الهجرة المعدلة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي التي حددت عدد المقبولين في أراضيها من طوفان المهاجرين اليهود السوفيات بعد أن كانت تضغط من أجل تهجيرهم من الاتحاد السوفياتي ، وعندما تم في النهاية فتح الباب على مصراعيه أمام الهجرة اليهودية السوفياتية ، أغلقت الولايات المتحدة الباب على حدودها لكي تصبح اسرائيل البديل الوحيد . لقد وصف صاحب السمو أمير الكويت الهجرة هذه بأنها أخطر قرار التقت عليه القوتان الكبريان ضد الشعب الفلسطيني لتختتما به القرن العشرين .

وقال صاحب السمو أمير الكويت :

"يتحدث صانعو هذا القرار عن حق الانسان اليهودي في الهجرة من حيث يشاء ، والاستقرار حيث يشاء ، ولا يتحدثون عن حق الإنسان العربي في وطنه وأرض آبائه .

"وهكذا أصبحت حقوق الإنسان عندهم كلمة حق أريد بها باطل ، وليس هناك أكثر بطلانا من هذا الاحتلال الاستيطاني الذي يحاول اقتلاع شعب من أرضه ، ليسكنها غرباء وطن ولسان لم تكن لهم بأرض فلسطين أي صلة من قبل تحت سمع العالم وبصره" .

أليس من المفارقات المفزعة أن يتم كل هذا التوطين الاستعماري في الوقت الذي يحرم فيه الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه في لم شمل عائلاته ؟ إذ تلجأ سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومنذ فترة الى إبعاد الكثير من العائلات أو الازواج أو الزوجات أو الأبناء بحجة عدم صلاحية أوراقهم أو باختلاق مشكلات تتعلق بإجراءات إقامتهم في وطنهم وفي ديارهم ومسقط رؤوسهم وبطريقة لا يحتاج المرء إثبات عدم قانونيتها وطابعها التآمري . من ناحية أخرى تفيد التقارير الواردة من الأرض المحتلة بأن السلطات الاسرائيلية عمدت الى عرقلة إسكان اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بحجة عدم وجود مساكن لهم في هذه المنطقة وأنها تعمل على إسكانهم في المستعمرات الاسرائيلة التي أنشأتها على الأرض العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة .

هل كان مجتمعنا الدولي بحاجة الى سماع تصريحات شامير حول اسرائيل الكبرى حتى يتنبه الى حقيقة وحجم مؤامرة التهجير هذه والى واقع السياسة والفلسفة التوسعية الصهيونية التي تستحوذ على عقلية المؤسسة الحاكمة في اسرائيل ، ولاسيما جناحها المتطرف ؟ وهل يدرك المجتمع الدولي ويعي أن الهجرة اليهودية المكثفة من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية الى الاراضي العربية المحتلة ستؤدي الى تعزيز هذه الفلسفة التوسعية والافكار العدوانية التي تتميز بها اسرائيل ؟ كما أنها ستنسف جميع جهود السلام التي تعمل بهمة لتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ؟

هذه أسئلة نحاول بها أن نسلط الضوء على حجم الخطر الذي تنطوي عليه حملة التوطين اللاقانونية هذه للمهاجرين اليهود التي تحاول بها اسرائيل استثمار المتغيرات الجديدة في الاتحاد السوفياتي لصالح تكريس إنكار الوطن الفلسطيني ونسف فرص إحلال السلام في المنطقة .

إن حق المواطن السوفياتي اليهودي في مغادرة وطنه يجب ألا يكون على حساب حق المواطن العربي الفلسطيني في الحياة الآمنة في داره وعلى أرض آبائه وأجداده . إن كل يهودي يهاجر الى الأراضي العربية المحتلة يتحول الى مسلح وجلاد يقيم في أرض الغير . وإذا كان لأحد حق في دخول الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة والإقامة بها فهذا هو حق الفلسطينيين المبعدين والمشردين والمقتلعين من أرضهم التي لا يحق لأحد استيطانها في ظروف العدوان والاحتلال .

من فوق هذا المنبر تدعو دولة الكويت مجلسكم الموقر وكافة أعضاء المجتمع الدولي الى التدخل بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة لوقف هذا الزحف الاستيطاني اللاقانوني على الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع هؤلاء المهاجرين من الاستيطان فيها وإفراغها من سكانها العرب الأصليين حتى لا نقضي على الأمل في تحقيق سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط .

إننا نتوقع من مجلس الأمن التأكيد مجددا على اعتبار المستوطنات الاسرائيلية غير شرعية وباطلة قانونا ، وكذلك قرار الكيان الصهيوني بضم القدس الشرقية بأنه لاغ وباطل ؛ ومطالبة اسرائيل بعدم اتخاذ أية اجراءات من شأنها إحداث أي تغيير في التركيبه الديمغرافية للأراضي المحتلة .

الرئيس : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتلكم التالي ممثل المغرب . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الرحالي (المغرب) : السيد الرئيس ، يطيب لي في البداية أن اتوجه لكم ولأعضاء المجلس الموقر بالشكر الجزيل على اتاحة الفرصة لوفد المملكة المغربية للمشاركة في المناقشات الخاصة بقضية هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل التي يوليها المغرب أهمية خاصة .

كما أود أن أعبر لكم باسم وفد بلادي عن سعادتنا البالغة برؤية ممثل البلد الشقيق جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، التي تربطها بالمملكة المغربية وشائج الاخوة والتعاون ، يتبوأ رئاسة المجلس في هذا الشهر . ولنا كامل اليقين في أن ما تتمتعون به من تجربة واسعة وإلمام كبير بقضايا الامم المتحدة سينعكسان حتما بصورة ايجابية على أشغاله . ولا يفوتني أن أهنئ سلفكم على الطريقة الرشيدة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الفارط .

يجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في أمر هام يزيد من تأزم الأوضاع التي تعرفها الأراضي العربية المحتلة . ولن نكون مغالين اذا قلنا إن هذا الأمر يشكل أخطر التحديات التي تواجه منطقة الشرق الاوسط منذ سنة ١٩٦٧ نظرا للمرحلة العصيبة والحاسمة التي تمر بها .

ويتعلق هذا الأمر الخطير بتدفق الالاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل قصد توطينهم في الأراضي العربية المحتلة ، وذلك عبر عملية تهجير مكثفة ومنظمة تنتهك فيها أبسط حقوق الانسان لكلا الجانبين : للمهاجرين أنفسهم ، وللفلسطينيين المهددين في أرواحهم وأرضهم وممتلكاتهم .

ولقد شجب المغرب ، على أعلى مستوى ومنذ البداية ، هذه العملية وأهدافها ومراميها والطريقة اللاإنسانية التي يتم بها تنفيذها ، ذلك أن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني صرح في الفاتح من شباط/فبراير ١٩٩٠ :

"إننا لا ننكر لليهود السوفيات أن يزوروا اسرائيل ولا ننكر لهم حقهم في أن يصلوا الرحم مع ذويهم . ولكن الشيء الذي لا نقبله هو أن يأتوا إلى إسرائيل ثم إلى الأراضي العربية المحتلة ، دون جواز يسمح لهم بالخروج من اسرائيل حين يريدون . فهذه سياسة استيطان وسياسة استعمار تجهل في آن واحد حقوق الانسان وحقوق الوطن فيما يخص الفلسطينيين . كما تتجاهل حقوق الانسان بالنسبة لليهود السوفيات" .

كما دعا صاحب الجلالة الرأي والضمير العالميين :

"إلى أن ينظرا إلى هذه القضية لا من زاوية هضم حقوق العرب فقط ، ولكن كذلك من زاوية هضم حقوق اليهود السوفيات الذين يساقون الى بلد ما بدون أية حرية ولا أية هوية ودون أي جواز ، إذن بدون أي تمتع بحقوق الانسان الضرورية" .

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان ينص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة على أن لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة اليه . ويؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على هذا الحق . إلا أن التمتع بهذا الحق ليس مطلقا لا تحكمه قواعد ولا تحده حدود . فلا يجوز أن يؤدي التمتع به الى حرمان فرد آخر من حقه ولا أن يقود هذا التمتع الى تعزيز واقع يتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يظل أسمى قانون على المستوى الدولي . فتوجه هذه الآلاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل ثم إلى الأراضي المحتلة يهدد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الحرمان والتشريد والاحتلال .

وفضلا عن ذلك ، فإن الطريقة التي تدير بها اسرائيل والجهات المتعاونة معها هذه العملية تجعل من العسير تصديق الإدعاء بأن دوافعها نابعة حقا من الحرص على أن يتمتع هؤلاء اليهود السوفيات بحقوق الانسان التي تكفلها لهم المواثيق الدولية .

وليست هذه العملية في الحقيقة سوى حلقة أخرى في مسلسل استيطاني يستند الى سياسة مخططة تنهجها اسرائيل وترمي من ورائها الى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة بهدف تكريس واقع الاحتلال والتمهيد لضمها نهائيا الى اسرائيل .

وإن مجلسكم الموقر سبق وأن ندد في العديد من قراراته بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة التي تأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة والتي تشكل الوسائل التي تستخدمها اسرائيل لتنفيذ سياستها الاستيطانية .

ولقد كانت قضية بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة احدى القضايا الهامة التي أولاها هذا المجلس ، عند دراسته للوضع فهذه الأراضي ، عناية كبيرة ؛ إذ شكل لدراستها ، كما تعلمون ، بمقتضى قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، لجنة ثلاثية توصلت بعد بحث وتمحيص دقيقين الى استنتاجات نكتفي بأن نقتبس منها ما ورد في الفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة :

"إن اسرائيل ، مزدرية تمام الازدراء بقرارات الأمم المتحدة ومقررات مجلس الأمن ، لا تزال مستمرة في مسلسل استعمارها للأراضي المحتلة بكل تصميم وبمخطط مدروس . وإن مما يؤكد هذه الملاحظة هو سياسة اسرائيل المعلنة في إقامة مستوطنات جديدة على أجود أراضي الضفة الغربية وكذلك سياستها في توسيع المستعمرات القائمة حاليا وتخطيطها على المدى الطويل لإقامة مستوطنات جديدة" . (S/13679 ، الفقرة ٤٦) .

واستنادا الى تقرير اللجنة اتخذ المجلس بالإجماع في الفاتح من آذار/مارس ١٩٨٠ قراره الهام ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي ينص في فقرتيه ٥ و ٦ على أنه :

"٥ - يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس له أي صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ؛

"٦ - يعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات وإصرارها عليها ، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى إلغاء هذه التدابير ، وإزالة المستوطنات القائمة ويدعوهما بصفة خاصة للتوقف ، على وجه السرعة ، عن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس" .

وليس بخاف على أحد أن بناء المستوطنات لم يتوقف أبدا وأنه امتد أيضا الى جنوب لبنان .

ولم يمض على اتخاذ القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) أكثر من شهرين حتى عمدت اسرائيل الى طرد عمدتي مدينتي الخليل وحلحول في الضفة الغربية ومفتي مدينة الخليل ، الشيء الذي شجبه مجلسكم في قراريه ٤٦٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٤٦٩ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠ .

كما بادرت اسرائيل الى السماح للاسرائيليين بالاستيطان في الأراضي المحتلة بل ومساعدتهم على ذلك ، على حساب سكانها الشرعيين . والأدهى والأمر أنها سمحت لهم بحمل السلاح في وجه الفلسطينيين العزل لخلق جو من الرعب والفزع ، بغية دفع الفلسطينيين

الى مغادرة أراضيهم ، وهو ما ندد به أيضا مجلسكم الموقر في قراره ٤٧١ (١٩٨٠) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

وبخصوص القدس الشريف فإن مجلس الأمن شجب غير ما مرة الأعمال والممارسات التي تقوم بها اسرائيل لتغيير هوية هذه المدينة المقدسة من طرف الديانات السماوية الثلاث ، وذلك بهدف تهويدها نهائيا . ولقد أشار القانون الأساسي الاسرائيلي الخاص بضم القدس العربية واعتبار القدس عاصمة اسرائيل في تموز/يوليه ١٩٨٠ موجة من السخط والاستنكار من طرف المجموعة الدولية أدت الى اتخاذ المجلس لقراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ الذي ينص في فقرتيه ١ و ٢ على أنه :

"١ - يندد أشد التنديد بسن اسرائيل "القانون الأساسي" المتعلق بالقدس ، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ؛

٢ - يؤكد أن سن هذا "القانون الأساسي" من جانب اسرائيل يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولا يؤثر على استمرار انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" .

وليس بخاف على أعضاء المجلس المحترمين أن قرارات عديدة أخرى اتخذت من طرف هذا الجهاز الهام على مدى الثلاث وعشرين سنة الأخيرة . حيث كان يواكب كل التطورات التي عرفتها الأراضي المحتلة .

ولقد ندد في قراره الأخير ٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، باستمرار اسرائيل في طرد المدنيين الفلسطينيين ، وطالبها بتأمين عودتهم الفورية ، والكف على التو عن طرد أي فلسطينيين مدنيين آخرين .

ولقد كان هذا المجلس يحرص دائما في قراراته على : أولا ، وجوب احترام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب وانطباقها على الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس . وكما نعلم جميعا تحظر

المادة التاسعة والأربعون من هذه الاتفاقية على السلطة القائمة بالاحتلال إبعاد أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها ؛ ثانيا ، أن كل الممارسات والسياسات والإجراءات المتخذة من طرف اسرائيل بخصوص وضع هذه الأراضي وسكانها لاغية ، وليس لها سند قانوني ؛ ثالثا ، مطالبة اسرائيل بإلغاء الاجراءات القانونية التي اتخذتها في هذا الشأن ؛ رابعا ، أن هذه الممارسات تشكل عرقلة للجهود الرامية الى إحلال السلام بالمنطقة ؛ خامسا ، مطالبة الدول بعدم مساعدة اسرائيل على تنفيذ سياستها الاستيطانية .

غير أن اسرائيل اتخذت إزاء كل هذه القرارات موقف الرفض والتجاهل . فحكام اسرائيل مازالوا يعتبرون أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأراضي العربية المحتلة ، متمادين بذلك في نفس النهج الذي اتبعوه منذ الاحتلال ، رغم النداءات المتعددة والمتوالية من كافة أعضاء المجتمع الدولي الذي لا يعترف لهذه الأراضي بغير وضع الاحتلال .

وأود بهذا الصدد أن أعبر عن ترحيب حكومة صاحب الجلالة بالتصريحات الأخيرة للمسؤولين في الإدارة الأمريكية ، وعلى رأسها تصريحات رئيس الولايات المتحدة الامريكية السيد جورج بوش ، وببيان المجموعة الأوروبية الأخير . ويؤسفنا مع ذلك أن نرى أن مجلس الشيوخ الأمريكي انفرد ، مؤخرا ، بموقف يشجع اسرائيل على الاستمرار في احتلالها للقدس الشريف .

تأتي البيانات الأخيرة لبعض المسؤولين الاسرائيليين حول تحقيق حلم اسرائيل الكبرى عن طريق استجلاب اليهود المهاجرين ، لترفع القناع كلية عن أهداف السياسة التوسعية لاسرائيل . بل إن التصعيد الذي عرفته سياسة القمع والترهيب للقضاء على الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة يجعل انشغال وقلق المجتمع الدولي إزاء عملية تهجير اليهود السوفيات واستيطانهم في هذه الأراضي ، انشغالا مشروعا ، وهو ما يتعين معه على مجلسكم المحترم معالجة هذه القضية بالحزم والعزم الضروريين .

وإن ما يزيد من مشروعية انشغالنا وقلقنا جميعا ، أن هذه العملية تأتي في ظرف عصيب تعرف فيه جهود السلام في الشرق الأوسط منعطفا حاسما يرجع الفضل في إيجاده للمواقف الإيجابية التي أعلنت عنها الدول العربية في مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢ والتي أكدت عليها في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالدار البيضاء في أيار/مايو الأخير ، كما أن الموقف المسؤول الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والذي أكده السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بجنيف في كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة أعطى دفعة قوية لهذا المنعطف الذي فتح باب الأمل واسعا لإخراج قضية فلسطين ، جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، من الجمود الذي وضعته فيه اسرائيل .

إلاّ أن تدفق مستوطنين جدد على المنطقة لا يمكنه إلاّ أن يغير كل المعطيات ويزيد من تعنت المسؤولين الاسرائيليين الرافضين لكل الأسس المقبولة دوليا للتسوية الشاملة .

ولقد عبر السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في تقريره لمجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الفارطة عن تخوفه من أن تضيع فرص السلام الموجودة وطالب المجلس باغتنام هذه الفرص للبحث عن السلم وللتوصل الى تسوية عادلة .

كل هذا يبين مدى المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي وخصوصا على مجلس الأمن ، في عدم السماح بإهدار الفرص التي ظهرت مؤخرا في الأفق . كما أن للمجلس الدور الأساسي في التصدي لعملية الهجرة باتخاذه كافة التدابير الضرورية بهدف وضع حد لسياسة الاستيطان وتغيير معالم ووضع الأراضي المحتلة وبهدف حماية الفلسطينيين وإجبار اسرائيل على احترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة .

وإنا نأمل بكل صدق أن يقوم المجلس بكل ما من شأنه أن يحذر اسرائيل من مغبة تماديها في الاحتلال للأراضي العربية والفلسطينية وفي التمسك بمواقفها المعرقلة لأي جهد يرمي الى تحقيق السلم والأمن في المنطقة والى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة

حقوقه المشروعة على الخصوص حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وحقه في العودة .

إننا نؤكد من جديد على أن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يشكل الإطار المناسب للتوصل نهائيا الى الحل العادل والشامل والدائم لقضية الشرق الأوسط .

إن الانفراج الدولي الذي رحبت به كل دول العالم ساعد لحد الساعة على حل العديد من القضايا الدولية التي استعصى حلها في الماضي .

وإننا نرى أنه من الغبن والغرابة ألاّ تستفيد قضية الشرق الأوسط من هذا المناخ الدولي الجديد وألا تتكاثف الجهود من أجل دفع الأخطار التي تحدق بالسلم والأمن الدوليين نتيجة استمرار التوتر في هذه المنطقة بسبب موقف حكام اسرائيل الرافض لكل جهود السلام . وسيكون من العمى السياسي محاولة استغلال التغييرات الجذرية التي يعرفها العالم وتوجيهها في اتجاه يعاكس روح العصر ومسيرة التاريخ نحو إقامة مجتمع دولي يسوده السلم والأمن والتعاون .

الرئيس : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي الرئيس ، أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن . ويسعدني أن أراكم ، وأنتم دبلوماسي بارز من بلد شقيق صديق هو اليمن الديمقراطية ، تترأسون مداولات المجلس . وإنني على ثقة من أن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستمكنكم من إدارة مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع الهام بكفاءة . وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لسلفكم الممثل الدائم لكوبا ، ولوفده القدير ، على الأداء القيم والفعال كرئيس للمجلس للشهر الماضي .

تنعقد هذه الجلسات لمجلس الأمن في الوقت الذي أنهت فيه الانتفاضة العظيمة للشعب الفلسطيني عامها الثاني ، وفي الوقت الذي أثبت فيه الشعب الفلسطيني المسلم ، رغم جميع الضغوط والممارسات القمعية التي يقوم بها نظام الاحتلال في القدس ، عن طريق تقديم الشهداء الأعزاء والتضحيات الغريدة ضد المعتدين ، بأنه لن يتردد في المقاومة ولن يتخلى عن كفاحه حتى يحقق تطلعاته المشروعة ويستعيد حقوقه السليبة .

والموضوع الذي يتناوله مجلس الأمن الآن له أهمية قصوى وأبعاد مختلفة ، خاصة فيما يتعلق بآثاره على تعزيز سيطرة النظام الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومن الحقائق الدامغة أنه عبر ما يزيد عن أربعين عاما من احتلال أرض فلسطين الإسلامية وتاريخ الأمم والمعاناة للشعب المقهور في فلسطين ، كان للمساعدة والدعم السخيين اللذين تقدمهما الدول المتغطرسة ، وخاصة الولايات المتحدة ، للسياسات والممارسات العدوانية للنظام الصهيوني ، أثر أشد من أي أثر آخر على مواصلة العدوان وتعزيز دعائم النظام المحتل للقدس .

وتاريخ فلسطين المحتلة يدلل بوضوح على أن إحدى السياسات المعروفة تماما والأساليب التقليدية التي ينتهجها النظام الصهيوني لإدامة هيمنته وتوسيع عدوانه في فلسطين كان استيعاب اليهود من أجزاء مختلفة من المعمورة تحت ذرائع انسانية لتوطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وفي أعقاب تغيرات كبيرة في العلاقات بين الشرق والغرب ، وتصريح حكومة الاتحاد السوفياتي بالتعجيل بهجرة الشعب اليهودي الى أرض فلسطين الإسلامية ، فإن لجوء النظام الصهيوني إلى هذه السياسة قد اتخذ أبعادا واسعة النطاق في الأشهر الماضية . ولا شك في أن هذه الخطوة جزء من جهد عقيم يبذله الصهاينة المحتلون لاستئصال شأفة الانتفاضة الإسلامية في فلسطين .

وفي واقع الأمر ، إن الهجرة في الآونة الأخيرة للشعب اليهودي إلى الأراضي المحتلة ، وهي جزء لا يتجزأ من الجهود المنهجية التي يبذلها النظام الصهيوني لتغيير الطابع الإسلامي والثقافي والديموغرافي لأرض فلسطين المغتصبة ، تحدٍ صارخ للعالم الإسلامي . ولسوء الطالع ، فإن صمت المجتمع الدولي وعدم مبالاته بهذه التحركات قد جعلا سلطات النظام الصهيوني أكثر صفاقة ، إذ أعلن رئيس وزراء ذلك النظام بخزي أن إسرائيل الكبرى ضرورية لتوطين المهاجرين الوافدين الجدد .

وبالنظر إلى عمق التأييد الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي من جانب الغطرسة العالمية ، ولا سيما الولايات المتحدة ، إلى النظام الصهيوني ، فقد بات من الواضح ان للنظام الصهيوني مخططات شريرة واسعة النطاق لتعزيز عدوانه ومد سيطرته في المنطقة ، وقد صعد من الاتجاه نحو تنفيذ هذه المخططات عن طريق استغلال المناخ الحالي في العلاقات الدولية والتغيرات التي أدى اليها هذا المناخ في العلاقات بين الشرق والغرب .

ويتعين على المجتمع الدولي ، ولا سيما مجلس الأمن ، أن يعتمد تدابير جدية لازمة لوضع نهاية لمثل هذه التحركات ولمنع النظام الصهيوني من مواصلة عدوانه في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومن المؤسف ان الولايات المتحدة قد عرقلت حتى الآن ، باستخدامها لحق النقض ، اتخاذ أي مقرر أو إجراء من قِبَل مجلس الأمن ضد السياسات التوسعية للنظام الصهيوني وحالت دون أن ينفذ مجلس الأمن المهام المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وبينما تدين جمهورية إيران الإسلامية الممارسات غير المشروعة للنظـام الصهيوني في توطين المهاجرين اليهود في فلسطين المحتلة ، فإنها تستنكر أي تحـرك يؤدي إلى تنفيذ هذه السياسة وتكرر مرة أخرى ان السبيل الوحيد لحل مشاكل فلسطيـن القديمة وإقامة العدل في الشرق الاوسط هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة فـي أرض فلسطين برمتها .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على كلماته الرقيقـة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد نور (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي بأن أعبّر لكم عن أحر التهانئ على توليكم رئاسة مجلـس الأمن لشهر آذار/مارس . ونحـن واثقون مـن أن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسيـة الواسعة النطاق ستسهم بدرجة كبيرة في نجاح إدارتكم لأنشطة هذا المجلس خلال هـذا الشهر . واسمحوا لي أيضا بأن أعبّر عن تقديرنا لسلفكم ، السفير ريكاردو ألاركـون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، على إدارته الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير .

إن الحملة الصهيونية الأخيرة الرامية إلى التعجيل باستيطان اليهود فـي الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة على نحو غير مشروع من خلال إدخال موجـة جديدة من المهاجرين اليهود الوافدين إلى إسرائيل في هذه المناطق ، دلالة أخرى علـى السياسة التوسعية التي تنتهجها تل أبيب بإصرار منذ فترة طويلة من الزمن . وهـذه السياسة ، التي أدانها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا ، تشكل السبب الجذري للحالـة المعقدة التي تتسم بعدم الاستقرار والصراع والحرب في الشرق الأوسط . وقد كانـت ولا تزال تمثل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين فـي هذا الجزء من العالـم ، ولم تؤد إلا إلى إراقة الدماء وإلى معاناة بشرية هائلة لشعوب المنطقة .

وإن التكثيف الاخير لهذه السياسة التوسعية يشير الانزعاج على نحو أكبر لأنه يتم في وقت ، وفي مواجهة ، خطوات مبشرة في الآونة الاخيرة نحو استعادة السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط من خلال حل قضية فلسطين ، التي هي لب هذا الصراع . إن هذا في واقع الامر يمثل تحديا كاملا متعجرفا لتوافق الآراء الدولي حول ضرورة استعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في أن تكون له دولته الخاصة به على أرضه . إن الاعمال الإسرائيلية التي ينافشها هذا المجلس ليست سوى محاولة لزيادة تعقيد استعادة هذا الحق الفلسطيني ، الذي دونه ، ونحن نعرف جميعا ذلك ، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي .

والاكثر من ذلك ، إن هذه الموجة الجديدة في السياسة التوسعية الاسرائيلية تأتي أيضا في أعقاب الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني ، التي بيَّنت بجلاء إرادته وتصميمه على أن يستعيد حقوقه المشروعة وحريته واستقلاله وأرضه من المعتدي . وبينما يتوقع المجتمع الدولي بحق أن تضع إسرائيل حدا لقمعها الوحشي للشعب الفلسطيني وأن تشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم لشعوب الشرق الاوسط ، يأتي رد تل أبيب في شكل مخططات جديدة لإدامة اغتصابها للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى . ولا ينبغي أن يُسمح لإسرائيل بذلك .

كما نعرب عن أسفنا إزاء حقيقة أنه بينما اتخذ قادة دولة فلسطين خطوات هامة كثيرة صوب التوصل إلى حل مشرِّف للصراع العربي الإسرائيلي ، لا تواصل الصهيونية احتلالها غير المشروع لأرض الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم فحسب ، ولكنها تخرج بدليل جديد على مخططاتها التوسعية . إن الجهود المستمرة التي تبذلها إسرائيل لتغيير الطابع الديموغرافي لهذه الأراضي عن طريق إجراءات الاستيطان اليهودي المستمرة لا تتعارض مع جهود السلم فحسب ، ولكنها تتعارض أيضا مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، التي تستبعد على نحو واضح هذه المحاولات .

لكل هذه الأسباب فإن أملنا وطيد في أن مجلس الأمن ، باتخاذ اجراءات حاسمة ضد هذا التحرك الاسرائيلي غير المشروع ، يكون قد بعث رسالة واضحة تمام الوضوح إلى اسرائيل مفادها أن المجتمع الدولي لا يمكنه على الإطلاق تحمُّل المخططات التوسعية لاسرائيل والمحاولات المتواصلة من جانبها لعرقلة الجهود المبذولة لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط . ونرى أيضا ان هذه الاجراءات المتعنتة التي تتخذها اسرائيل تشير إلى أنه ليس هناك مجال لتأجيل عقد مؤتمر دولي يهدف إلى إيجاد سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط تشارك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها فلسطين . ومن الجلي أن موعد عقد هذا المؤتمر قد حان .

الرئيس : أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ .

لم يعد هناك من متكلمين في هذه الجلسة . وستبلغ الأمانة العامة أعضاء المجلس بموعد انعقاد الجلسة التالية لمتابعة النظر في الموضوع المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠